الأمم المتحدة AE

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

A/S-19/7
E/1997/19
4 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة
٢٣ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧
البندان ٧ (أ) و (ب) من جدول الأعمال المؤقت**
تقارير الهيئات الفرعية واستنتاجاتها وتوصياتها:
المسائل الاقتصادية، والمسائل البيئية

رسالة مؤرخة ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية الدائمين لدى الأمم المتحدة

سيكون من دواعي امتناننا الشديد أن توافقوا على تعميم الموجز التنفيذي للحلقة الدراسية الأقاليمية المعنية برسم الخرائط العالمية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة البلدان (انظر المرفق)، المعقودة في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في سانتا بربارا، بكاليفورنيا، وذلك بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة المقرر عقدها في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ ومن وثائق الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والمقرر عقدها في نيويورك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٧. وتلك الحلقة نظمت بالاشتراك بين إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومعهد المسح الجغرافي التابع لوزارة التشييد بحكومة اليابان، وجامعة كاليفورنيا الكائنة بسانتا بربارا.

(توقيع) هيساشي أوادا
الممثل الدائم لليابان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بيل ريتشاردسون
الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

---

* A/S-19/1، ستصدر فيما بعد.

** E/1997/100، ستصدر فيما بعد.

مرفق

الحلقة الدراسية الأقاليمية المعنية برسم الخرائط العالمية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة البلدان

(سانتا بربارا، كاليفورنيا، ١٣-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)

موجز تنفيذي

ركزت هذه الحلقة الدراسية على زيادة تفهم دور منتجات البيانات المساحية في وضع الاتفاقات البيئية المتعددة البلدان وتنفيذ هذه الاتفاقات. وبوجه خاص، أعدت الحلقة الدراسية وثائق بشأن الحاجة إلى نواتج البيانات المساحية لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة البلدان؛ والمركز الحالي لأنشطة إعداد الخرائط العالمية بنسبة ١:مليون أو ١:كيلومتر؛ ومتطلبات التنسيق والتعاون الدوليين في أنشطة إعداد البيانات المساحية الأرضية. وقد وضعت الحلقة الدراسية تحت رعاية كل من إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وجامعة كاليفورنيا في سانتا بربارا ومعهد المسح الجغرافي التابع لوزارة التعمير بحكومة اليابان. وحضر الحلقة الدراسية ٨٠ مشتركا من ذوي الخلفيات المتنوعة، ومن بينهم ممثلين للجامعات والحكومات والشركات التجارية والمنظمات الدولية، مثلوا ٢٣ بلدا من مختلف أنحاء العالم، تراوحت بين البلدان الجزرية الصغيرة والبلدان القارية الحجم. وتناولت الموضوعات التي شملتها الحلقة الدراسية مناقشة وتوثيق مشاريع رسم الخرائط العالمية؛ وطبقات البيانات المواضيعية اللازمة لرسم خريطة عالمية (أي الطبوغرافيا، والهيدرولوجيا، والنقل)؛ والموانع الحائلة دون إعداد مثل هذه الخرائط، وتنسيق المعايير بين المنظمات الوطنية لرسم الخرائط؛ وحفظ المحفوظات والوصول إلى البيانات؛ والحاجة إلى بناء القدرات في البلدان النامية؛ والحاجة العامة إلى تحسين النواتج من الخرائط. كما نوقشت أدوار المنظمات الدولية في مجالات مثل تمويل إعداد البيانات المساحية، وتسهيل التعاون التقني والتعاون فيما بين المنظمات الوطنية لرسم الخرائط والمنظمات المماثلة.

وجاء في المعلومات الأساسية المعدة لأجل الحلقة الدراسية في سياق البيئة العالمية المتغيرة، ما يلي:

(أ) في كثير من البلدان النامية، نجد أن التغييرات البيئية ذات الأسباب والآثار المحلية التي قد تشكل في مجملها شاغلا عالميا تمثل للمسؤولين، حتى المفهوم منها فهما جيدا، أولوية متدنية جدا بالمقارنة بقضايا من قبيل الأغذية، والرعاية الصحية، وسلامة الشعب؛

(ب) حتى في البلدان الشديدة التقدم، حيث يشيع الفهم العلمي، كثيرا ما يصعب توليد الدعم السياسي والمالي لعلاج المشكلات البيئية المعترف بها على نطاق واسع؛

(ج) على الرغم من اتصال الشواغل الحكومية الأولية باحتياجات التنمية الوطنية، يتسم الكثير من القضايا ذات الصلة بطابعه العالمي؛

(د) في الوقت الحالي، لا توجد بشأن معظم أنحاء الأرض مجموعات بيانات علمية الأساس واسعة النطاق، حتى في أشد البلدان تقدما؛

(هـ) يتطلب إعداد مجموعات البيانات هذه عملا كثيفا، من حيث الأفراد العلميين والأفراد التقنيين على السواء، ولذلك فإن تكلفته باهظة؛

(و) على الرغم من أن مجموعات البيانات التي من هذا النوع يمكن أن تدعم طائفة كبيرة من التطبيقات المفيدة لكل مكان بعينه، لا يوجد استعمال وحيد يمكن أن يبرر بصفة عامة تكلفة استحداثها؛

(ز) في عدد من البلدان، تفرض السرية على مجموعات البيانات العلمية الأساس ذات التحليل العالي التي يحتاج اليها المجتمع العالمي ولا يسمح بمغادرتها البلد بأية صورة من الصور؛

(ح) في بعض الحالات، وعندما يجري تبادل مثل هذه البيانات مع دول "صديقة"، يمكن على الرغم من ذلك أن تفرض الاتفاقات التقييدية قيودا، على إمكانية الوصول الى تلك البيانات؛

(ط) يلزم تحسين أرشفة البيانات المساحية الأرضية العالمية وإمكانية الوصول إليها؛

(ي) يلزم تحسين التنسيق بين الجهود العالمية في مجال رسم الخرائط.

وقد تولدت تلك الحلقة الدراسية بفضل أنشطة اللجنة التوجيهية الدولية لرسم الخرائط العالمية. والمشتركون في تلك اللجنة هم من ممثلي المنظمات الوطنية لرسم الخرائط، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية. وتعمل اللجنة التحضيرية الدولية المذكورة على تيسير إعداد بيانات الخرائط العالمية بنسبة ١ الى ٠٠٠ ٠٠٠ ١. كما يسعى إلى هذا الهدف عدد من المنظمات

والمؤسسات الأخرى في شتى أنحاء العالم (مثل الهيئة المعنية برسم خريطة للأرض، وبرنامج قاعدة البيانات للموارد العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والجمعية الجغرافية الوطنية، والبرنامج الدولي للجيوسفير والبيوسفير، ووكالة الولايات المتحدة للمسح الجيولوجي وإعداد الصور ورسم الخرائط الوطنية). ورغم اعتراف المشتركين بحقائق الأمن الوطني والسيادة الوطنية والقضايا الأخرى (التي من قبيل استعادة التكاليف وحقوق التأليف) التي تحد من التوافر العام للبيانات المساحية ذات التحليل العالي، رأوا أن الوقت قد حان لزيادة التنسيق في جهود رسم الخرائط، كلما أمكن. وخلال المناقشات، رأى بعض المشتركين من البلدان الصغيرة أن نسبة ١ الى ٠٠٠ ٠٠٠ ١ تفوق كثيرا احتياجات بلدانهم. وأبدى أولئك المشتركون اهتماما شديدا بإمكانية توليد مجموعات بيانات عالية التحليل تغطي مناطقهم الإقليمية.

واستمع المشتركون إلى تقارير تفيد بأن درجة تنوع ومقادير أنواع عديدة من بيانات رصد الأرض تزداد بسرعة مع تشغيل أجيال جديدة من شبكات المسابر والاتصالات السطحية والمحمولة جوا والساتلية القاعدة. وإدراك وجود هذه البيانات وإمكاناتها يمثل دافعا للجهود الرامية الى تنسيق تطوير الجهود المبذولة لرسم خرائط عالمية. وكان هذا الإدراك دافعا للجهود الرامية الى معايرة وتقنين ومواءمة الجوانب المتصلة بجمع تلك البيانات وتشكيلها وإمكان الوصول اليها. كما استمع المشتركون الى الرأي القائل بأن بيانات رصد الأرض يمكن أن تشكل، في جوهرها، قاعدة لهيكل أساسي لبيانات مساحية عالمية وتمثل لبنات لبناء مثل هذا الهيكل.

وسوف يشمل مثل هذا الهيكل بيانات أساسية خرائطية ومواضيعية (من قبيل البيانات المساحية العمرانية والبيئية والاجتماعية الاقتصادية وبيانات الهياكل الأساسية وغير ذلك من البيانات ذات الصلة). وعلى مدى الزمن، سيعزز مثل هذا الهيكل مواءمة البيانات، بحيث يمكن إدماج البيانات المستمدة من منطقة إقليمية ما في المعلومات المستمدة من المناطق الإقليمية الأخرى ويمكن استعمالها بصورة فعالة كأداة لتحسين اتخاذ القرارات المتصلة بالتنمية المستدامة. كما أن تحويل هيكل أساسي للبيانات المساحية العالمية إلى أمر واقع سينطوي على طرق مسائل تتعلق بمختلف السياسات العامة للبيانات وإقامة شراكات مناسبة. وجرى الاعتراف بأن رسم الخرائط العالمية يمثل مكونا هاما لمفهوم الهيكل الأساسي للبيانات المساحية العالمية. ويفهم "رسم الخرائط العالمية" هنا بأنه عملية لإيجاد البيانات المساحية، وصيانتها، والتوصل اليها وإعدادها مستقبلا، واستعمالها، بمقاييس رسم ومعدلات تحليل مناسبة.

وقيل أيضا للمشتركين إن هناك حاجة الى تنسيق الأرشفة والى مساندة الجهود الدولية الرامية الى تسهيل التوصل الى تلك البيانات. كما جرى إبراز الحاجة الى بناء القدرات، لأن البلدان النامية تسعى الى تحسين قدراتها التي تساعدها على إعداد إطار عملها في مجال البيانات المساحية الأساسية. والمعلومات التي يمكن استقاؤها من تلك الأنواع من البيانات المساحية قد أسهم إسهاما قويا في الإلمام بكل من خواص الموارد الطبيعية والأبعاد الاجتماعية/الاقتصادية للبلدان. كما يمكن أن تساعد البيانات التي من هذا القبيل

على صوغ سياسات لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة البلدان، وعلى رصد مثل هذه السياسات وتطويرها وإدارتها.

وأبدى المشتركون تأييدهم الشديد لمفهوم هيكل أساسي للبيانات المساحية العالمية. وعلى الرغم من أن هيكلا أساسيا للبيانات المساحية العالمية يمثل أداة دعم رئيسية لتنفيذ عدة فصول قطاعية وعبر قطاعية من "جدول أعمال القرن ٢١"، فإنه يتصل أشد الاتصال بتنفيذ الفصل ٤٠ من ذلك الجدول، وعنوانه "المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات". ويعنى ذلك الفصل بقضيتين أساسيتين، هما "سد فجوة البيانات" و "تحسين درجة توافر المعلومات". كما أعرب المشتركون عن اعتقادهم بأن الحاجة تدعو هيئات دولية، من قبيل الأمم المتحدة والبنك الدولي، إلى بذل المزيد من الجهود لتنسيق وتيسير إعداد هيكل أساسي عالمي للبيانات المساحية (بما في ذلك مثلا توفير التمويل لإعداد مجموعات البيانات ولبناء القدرات). كما أعربوا عن اعتقادهم بأن مثل هذا الهيكل الأساسي لا يمكن استحداثه دون اشتراك المنظمات الوطنية لرسم الخرائط الموجودة في شتى أنحاء العالم اشتراكا نشطا أو إشراكها إشراكا مباشرا.

ووضع المشتركون "بيان سانت بربارا بوصفه ناتج عملهم الأساسي، واتفقوا على العمل على إقامة هيكل أساسي متكامل لإعداد البيانات المساحية العالمية. وذلك البيان، الوارد نصه أدناه، يمثل الاستنتاجات والتوصيات والإجراءات التي اتفق عليها المشتركون في الحلقة الدراسية.

بيان سانت بربارا

باقتراب فجر القرن الحادي والعشرين، يدخل المجتمع الدولي عصرا إنمائيا جديدا حافلا بالتحديات. وقد بات معترفا به الآن أن العولمة والانفتاح والتكافل تمثل الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي. ولا يمكن تنفيذ الأهداف المرتآه بموجب "جدول أعمال القرن ٢١"، لا سيما الأهداف المتصلة بالفصل ٤٠ المعنون "تسخير المعلومات لصنع القرارات"، تنفيذا فعالا دون أن يشهد الصعيد العالمي زيادة في درجة توافر البيانات المساحية ذات الصلة وإمكانية الوصول إليها، وهي البيانات التي من قبيل ما تبينه الخرائط. ومع الاعتراف بأن الجهود الراهنة لرسم الخرائط العالمية تدفعها أساسا شواغل التغيير العالمي، لابد أيضا للتقدم المقبل أن يستجيب للأولويات الوطنية الأكثر إلحاحا التي تعزز النمو الاقتصادي وتكفل التنمية المستدامة.

والحلقة الدراسية الأقاليمية المعنية برسم الخرائط العالمية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة البلدان (سانتا بربارا، كاليفورنيا، ١٣-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) تمثل تعزيزا للتوصيات الصادرة في حلقة العمل الدولية الأولى المعنية برسم الخرائط العالمية، المعقودة في إيزومو، باليابان، في عام ١٩٩٤. وقد اتفق المشتركون في حلقة سانتا بربارا الدراسية على الحاجة إلى إجراءات لتيسير الاضطلاع بجهود تعاونية موسعة بشأن رسم الخرائط العالمية. والإجراءات اللازمة تشمل ما يلي:

(أ) التوصل إلى سبل لزيادة التطوير العلمي والتكنولوجي لمنظمات رسم الخرائط في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، من أجل اصدار خرائط ونواتج معلوماتية أفضل؛

(ب) زيادة المساعدة التقنية لبناء قدرات البلدان، لكي يتسنى للحكومات أن تستعمل نواتج البيانات المساحية استعمالا أفعل وأكفأ؛

(ج) تعزيز الآليات التي تحسن توفير المساعدة التقنية والاقتصادية للبلدان النامية دعما لجمع بيانات الخرائط، التي يمكن ادماجها فيما بعد في نواتج بيانات مساحية عالمية، ولإنتاج مثل هذه البيانات وأرشفتها وتعميمها؛

(د) تسمية اللجنة التحضيرية الدولية لرسم الخرائط العالمية، التي تشمل ممثلين للمنظمات الوطنية لرسم الخرائط وللمجتمع الدولي، لتنسيق استحداث هيكل أساسي للبيانات المساحية العالمية.

ويستلزم رسم خرائط المعلومات الأساسية اتخاذ قرارات تتمشى مع احتياجات التنمية المستدامة التي ستطرق على صعيد عالمي. وثمة مجموعة متنوعة - تشمل المنظمات الوطنية لرسم الخرائط وهيئات المساحة، والمنظمات العلمية الدولية، والمعاهد البحثية الوطنية، والوكالات ومصادر البيانات التابعة للقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، والمصارف الإنمائية، والأمم المتحدة - لديها، جميعا، مصلحة في رسم الخرائط العالمية. ولرسم مثل هذه الخرائط أهمية شديدة بالنسبة لمفهوم اقامة هيكل أساسي للبيانات المساحية العالمية. ويفهم "رسم الخرائط العالمي" في هذا السياق على أنه عملية لتوليد البيانات المساحية، وصيانتها، والوصول إليها، وتطويرها مستقبلا، واستعمالها بنسب ومعدلات تحليل ملائمة. ومثل هذا الهيكل الأساسي سوف يشمل بيانات أساسية خرائطية ومواضيعية (من قبيل البيانات العمرانية، والبيئية، والاجتماعية الاقتصادية، وبيانات الهياكل الأساسية، وغير ذلك من البيانات المساحية ذات الصلة). وعلى مدى الزمن، سوف يعزز ذلك الهيكل مواءمة البيانات بحيث يمكن أن تدمج البيانات المستمدة من منطقة إقليمية ما في المعلومات المستمدة من مناطق إقليمية أخرى وتستعمل بشكل فعال كأداة لتحسين صنع القرارات فيما يختص بالتنمية المستدامة. وتحويل فكرة إقامة هيكل أساسي للبيانات المساحية العالمية لأمر واقع ستنطوي أيضا على معالجة مختلف قضايا السياسات العامة المتصلة بالبيانات وإقامة الشراكات الملائمة.

ويعتقد المشتركون في حلقة سانتا بربارا الدراسية اعتقادا جازما بأن هذه الحلقة أتاحت فرصة هامة للنهوض بمفهوم اقامة هيكل أساسي للبيانات المساحية العالمية. وهم يسلمون بأنه طالما كانت الحاجة إلى نواتج الخرائط والمعلومات ذات الصلة بالتنمية المستدامة حاجة عالمية:

(أ) فإن الشاغل الرئيسي للبلدان النامية وللبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال يتصل بالقضايا الإنمائية الوطنية الملحة التي يمكن حلها حلا أفضل بتوفير هيكل أساسي للبيانات المساحية العالمية؛

(ب) يجب توفير حوافز لتعزيز التعاون داخل البلدان، وفيما بينها، بشأن الجهود الرامية إلى انتاج خرائط ونواتج معلوماتية دقيقة، وإلى صيانة هذه الخرائط والنواتج وتعميمها؛

(ج) لا بد من التغلب على طائفة متنوعة من التحديات التقنية والمؤسسية إذا أريد تحقيق التقدم.

ويسلم المشتركون بالأسباب الداعية إلى عدم وجود خرائط بنسب عالمية في الوقت الراهن. إذ أن قضايا الأمن القومي، والسيادة، والتكنولوجيا، والقدرة، والهياكل الأساسية، تحد من فرص التعاون الدولي. وتلك القيود تتضافر حاليا للحد من أنشطة وضع خرائط عالمية بمقياس ١ إلى ٠٠٠ ٠٠٠ ١. ولتحقيق الحد الأقصى من فائدة نواتج الخرائط العالمية، ينبغي تشجيع تقاسم البيانات المساحية بذلك المقياس بل وبمقياس أكبر منه، كلما أمكن. ولابد للجهود التي من هذا القبيل أن تدعم متطلبات البيانات المساحية بنسب ومعدلات تحليل مختلفة، وذلك لتلبية الأولويات المحلية والوطنية المعينة. ولابد من تناول سياسات الوصول الراهنة (ومثال ذلك القيود التي تحد من التوزيع ومن التقاسم)، لكي لا تصبح قيودا على إنشاء مجموعات بيانات متسقة عالميا.

وأكدت الحلقة الدراسية أن هناك عددا من الجهود الجارية التي تسهم في انتاج إطار عمل خرائطي عالمي. وشجع المشتركون المنظمات الوطنية لرسم الخرائط، بما فيها منظمات البلدان التي تواجه قيودا تقنية ومالية، على مواصلة الجهود المساهمة في تحقيق أهداف إصدار خرائط أيسر بنسب تتراوح بين المعدلات المحلية والمعدلات العالمية. وسلم المشتركون بالدور الخاص الذي تؤديه اللجنة التوجيهية الدولية لرسم الخرائط العالمية بوصفها وسيطا حفازا في هذا المسعى، وتوقعوا أن تقوم تلك اللجنة بدور رائد في تنفيذ التوصيات التي أعدها المشتركون في حلقة سانتا بربارا الدراسية، وذلك حسب الاقتضاء.

وأعرب المشتركون في الحلقة عن تقديرهم لجهود منظميها، وسلموا بإسهامها في النهوض بتنفيذ رسم الخرائط العالمية في إطار هيكل أساسي للبيانات المساحية العالمية. وأوصى المشتركون بما يلي:

١ - إنشاء محفل لرسم الخرائط العالمية، يجمع بين مستعملي البيانات ومقدميها معا، لتيسير إنشاء هيكل أساسي للبيانات المساحية العالمية. وينبغي أن تشرك في هذه الجهود طائفة متنوعة من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية وغير الحكومية وشركات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الوطنية لرسم الخرائط والوكالات المساحية، فضلا عن المنظمات الأخرى ذات الصلة. وينبغي للجنة التوجيهية الدولية لرسم الخرائط العالمية أن تجري دراسة لإنشاء مثل هذا المحفل وتحدد المسؤوليات اللازمة، التي من قبيل إجراء تقييمات دورية للتقدم المحرز، والمواءمة بين المعايير، وآليات إنشاء شبكة

لرسم الخرائط العالمية. وينبغي ربط مثل هذه الشبكة بشبكة الإنترنت وبوسائل أخرى، أو بأي من الوسيلتين، لتيسير الاتصالات.

٢ - ينبغي للوكالات التي تنفذ "جدول أعمال القرن ٢١" أن تحدد بدقة متطلباتها من البيانات والمعلومات المساحية اللازمة للتنفيذ والامتثال والرصد، بمساعدة من أفرقة الخبراء (التي من قبيل اللجنة الاستشارية الدولية لرسم الخرائط العالمية). وينبغي إدراج هذه المتطلبات بوصفها متطلبات لهيكل أساسي للبيانات المساحية العالمية.

٣ - ينبغي استنباط حوافز مالية وخلافها للشراكات المشاريعية في إطار ذلك الهيكل الأساسي، تيسيرا لاشتراك المؤسسات الوطنية التابعة للبلدان النامية وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٤ - ينبغي للوكالات المانحة والمصارف الإنمائية أن تزيد من مساعداتها للمؤسسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، من أجل الارتقاء بالنواتج والخدمات المساحية، وينبغي لها تيسير التوصل إلى تلك البيانات سعيا لإيجاد نواتج خرائطية إقليمية وعالمية.

٥ - ينبغي لمؤتمرات الأمم المتحدة الإقليمية المعنية برسم الخرائط أن تناقش القضايا المتصلة بالسياسة العامة للبيانات المساحية وبإمكانية التوصل إلى تلك البيانات.

٦ - ينبغي أن تعزز، في إطار الأمم المتحدة، استحداث الخرائط العالمية عموما، كما ينبغي لجهود الاستحداث أن تعترف بالمبادرات المتخذة على الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد العالمي.

٧ - ينبغي تعزيز برنامج قاعدة بيانات معلومات الموارد العالمية - التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - وغيره من برامج الأمم المتحدة المنخرطة مباشرة في الأنشطة الهادفة إلى إنشاء هيكل أساسي للبيانات المساحية العالمية، وذلك لتوفير شبكات الدعم التقني وتوفير خدمات البيانات الرفيعة لوكالات الأمم المتحدة والبلدان الأعضاء.

٨ - ينبغي، خلال تعزيز أنشطة إقامة هيكل أساسي للبيانات المساحية العالمية، تشجيع وتنسيق الجهود التكميلية الرامية إلى تقديم الدعم التقني من قبل طائفة من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية.

٩ - ينبغي إيراد التوصيات السالفة الذكر في تقرير يقدم إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في عام ١٩٩٧ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي لهذا التقرير أن يشمل اقتراحا عمليا واضحا للتنفيذ، يوضع برعاية إدارة خدمات الدعم والإدارة

من أجل التنمية، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وذلك بمساعدة من اللجنة التحضيرية الدولية لرسم الخرائط العالمية.

- - - - -